الأمم المتحدة

TD/B/C.II/L.3/Add.2

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: Limited
29 April 2010
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
الدورة الثانية
جنيف، ٢٦-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠

مشروع تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن أعمال دورتها الثانية

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
موجز أعده الرئيس	١-١٤	٢
ألف- تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي	١-٥	٢
باء - تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ	٦-٧	٣
جيم- تقرير اجتماع الخبراء الأحادي السنة بشأن التكنولوجيات الخضراء والمتجددة كحلول للطاقة من أجل التنمية الريفية	٨-١٠	٤
دال - تقرير اجتماع الخبراء الأحادي السنة بشأن مساهمة الموارد الخارجية واستخدامها الفعّال من أجل التنمية، ولا سيما لبناء القدرات الإنتاجية..	١١-١٤	٥

(A) GE.10-50724 300410 300410

الرجاء إعادة الاستعمال

موجز أعده الرئيس

ألف – تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي

(البند ٣(أ)'٢' من جدول الأعمال)

١- أحاطت اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي عن أعمال دورته الثانية (TD/B/C.II/MEM.2/6). وعرض نائب رئيس اجتماع الخبراء النتائج الرئيسية التي خلص إليها الاجتماع فيما يتصل بعمل اللجنة.

٢- وقد شملت القضايا الرئيسية التي تناولها اجتماع الخبراء ما يلي: (أ) إمكانيات الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب في قطاع الزراعة؛ و(ب) العوامل المحركة للاستثمارات الحديثة ذات الصلة بالأمن الغذائي في العديد من البلدان النامية؛ و(ج) تدويل الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية في قطاع الزراعة وتجهيز الأغذية؛ و(د) التقدم المحرز في اتجاه وضع مجموعة من المبادئ المتصلة بالاستثمار المسؤول في قطاع الزراعة؛ و(ه) خيارات السياسة العامة لضمان التأثير المفيد للاستثمار فيما بين بلدان الجنوب على القدرة الإنتاجية في قطاع الزراعة.

٣- وقد كان هناك اتفاق عام في اجتماع الخبراء على أنه لا يمكن التصدي لتحديات "الأزمة الغذائية" دون معالجة سلسلة من القضايا القائمة منذ أمد بعيد، مثل قضية النقص المستمر في الاستثمار. وفي حين أنه لا يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يسد سوى جزء صغير من فجوة الاستثمار الضخمة، فإن بإمكانه أن يوفر روابط تسويقية هامة وأن يتيح الوصول إلى التكنولوجيا والمهارات الإدارية الضرورية لتنمية الزراعة.

٤- ولوحظ أيضاً أن الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي كانت العامل المحرك للاستثمارات الدولية في قطاع الزراعة في السنوات الأخيرة، وهي استثمارات كثيراً ما تنطوي على حيازة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، الأمر الذي أثار شواغل سياسية في عدد من البلدان المضيفة. وتم التشديد على أن أنشطة المستثمرين ينبغي أن تكون شفافة وخاضعة لضوابط تنظيمية سليمة. وفي هذا الصدد، أُشير إلى المبادرات الرامية إلى إرساء مجموعة من المبادئ والممارسات الفضلى في مجال الاستثمار الدولي في قطاع الزراعة.

٥- وأُطلعت اللجنة أيضاً على الخيارات السياساتية المحددة التي اقتُرحت في اجتماع الخبراء. وتشمل هذه الخيارات ما يلي: (أ) ينبغي للبلدان أن تهيئ بيئة مواتية للاستثمار لأغراض الإنتاج الزراعي؛ و(ب) ينبغي وضع مشاريع قابلة للاستمرار في القطاع الزراعي من خلال اعتماد جملة تدابير منها المكننة وتحسين عمليات التسويق؛ و(ج) ينبغي توجيه

الاستثمارات العامة نحو تطوير البنى التحتية من أجل تحسين البيئة الزراعية عموماً؛ و(د) ينبغي النظر إلى الزراعة التعاقدية دون امتلاك الأرض كبديل للاستثمار في الأراضي الزراعية؛ و(ه) يمكن للبلدان المستثمرة أن تقدم مساعدة مالية للمساهمة في تحسين مرافق الإنتاج الزراعي للبلدان النامية؛ و(و) ينبغي للبلدان النامية التي ترتفع فيها تكاليف المدخلات أن تنظر في الأخذ بنهج لخفض هذه التكاليف؛ و(ز) ينبغي تعزيز قدرة المزارعين بوسائل منها، مثلاً، التدريب وتوفير الأدوات الضرورية؛ و(ح) ينبغي للأمم المتحدة، ولا سيما الأونكتاد، تيسير تقاسم الخبرات بين البلدان عن طريق تنظيم اجتماعات وتوفير خدمات التعاون التقني لصالح الاقتصادات النامية.

باء - تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

(البند ٣(ب) من جدول الأعمال)

٦- عُرض على اللجنة، لأغراض نظرها في هذا البند من جدول الأعمال، تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن أعمال دورته السادسة والعشرين (TD/B/C.II/ISAR/54).

٧- وعرض السيد سيد أسد علي شاه (باكستان)، رئيس الدورة السادسة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، تقرير الفريق المقدم إلى اللجنة. وسلط السيد شاه الضوء على عدد من الأنشطة التي اضطلع بها الفريق منذ الاجتماع السابق للجنة، بما في ذلك: (أ) عقد الدورة السادسة والعشرين؛ و(ب) تنظيم حلقة عمل بشأن المعايير الدولية للمحاسبة المتعلقة بالقطاع العام؛ و(ج) عقد مؤتمر بشأن الأزمة المالية وانعكاساتها على بنية الإبلاغ المالي والاستقرار المالي على المستوى الدولي؛ و(د) الأنشطة المضطلع بها من قبل أمانة الأونكتاد فيما يتعلق بالاتصال بالمنظمات الدولية الأخرى وبالقطاع الخاص والمجتمع المدني. وفيما يتعلق بالدورة السادسة والعشرين للفريق، لاحظ رئيس الدورة أن تلك الدورة قد حققت نجاحاً من نواحٍ عديدة. فقد أسهمت في معالجة احتياجات بناء القدرات الخاصة بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بغية تدعيم نظمها المحاسبية وتحسين نوعية الإبلاغ من قبل الشركات العاملة في نطاق الولاية القضائية لكل منها. ولاحظ كذلك أن الآراء والتعليقات الواردة من المشاركين من خلال الرد على الاستبيانات تدل على مستوى عال من الرضا فيما يتعلق بالمواضيع التي تناولتها الدورة السادسة والعشرون للفريق وكذلك مستوى الحضور فيها وتنظيمها. وشدد رئيس دورة الفريق على الاهتمام المتزايد للدول الأعضاء بالمعايير الدولية للمحاسبة المتعلقة بالقطاع العام وكرر الطلب الموجه من الدورة السادسة والعشرين للفريق إلى الأونكتاد للنظر

في سبل ووسائل إدراج المناقشات المتعلقة بالتنفيذ العملي للمعايير الدولية للمحاسبة المتعلقة بالقطاع العام في الدورات المقبلة للفريق.

جيم – تقرير اجتماع الخبراء الأحادي السنة بشأن التكنولوجيات الخضراء والمتجددة كحلول للطاقة من أجل التنمية الريفية

(البند ٣(ج)'١' من جدول الأعمال)

٨- عُرض على اللجنة، لأغراض نظرها في هذا البند من جدول الأعمال، تقرير اجتماع الخبراء بشأن التكنولوجيات الخضراء والمتجددة كحلول للطاقة من أجل التنمية الريفية (TD/B/C.I/EM.3/3). وقد عُقد الاجتماع في الفترة من ٩ إلى ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠.

٩- وعرض السيد خوندكر تالها (بنغلاديش)، رئيس اجتماع الخبراء الأحادي السنة، تقرير الفريق المقدم إلى اللجنة. وأشاد بالأونكتاد لما حققه الاجتماع من نجاح، سواء من حيث الحضور (١٣٠ مشاركاً من ٥٣ بلداً) أو من حيث تنظيمه الابتكاري الذي أتاح للمشاركين الانخراط على نحو أكمل وبصورة بناءة في تحديد مجالات العمل الرئيسية على المستويات الوطنية والإقليمية/الدولية، فضلاً عن الأدوار التي يمكن للأونكتاد الاضطلاع بها. وشدد على اتفاق الخبراء على أن أية استراتيجية تتصل بنشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة من أجل التنمية الريفية ينبغي أن تُدمج في إطار خطط تنمية ريفية وخطط استثمار وطنية أوسع نطاقاً. كما شدد الخبراء على أن نشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة يجب أن يكون مكيفاً مع احتياجات وأولويات المجتمعات المحلية ويجب أن يشتمل على مشاركة كاملة من قبل الجهات صاحبة المصلحة. وينبغي العمل بمزيد من الفعالية على تشجيع شراكات التعاون بين الجنوب والجنوب وبين الشمال والجنوب من أجل نقل التكنولوجيا – بما في ذلك العمل على المستوى المحلي على استحداث عمليات في مجالي الصناعة التحويلية والخدمات وبناء القدرات والتدريب – كما ينبغي إنشاء آليات لتقديم الدعم المالي للبدء في تنفيذ هذه الأنشطة.

١٠- وقدم الخبراء عدداً من التوصيات المتعلقة بالعمل الذي ينبغي للأونكتاد أن يضطلع به. فهناك أولاً دور واضح للأونكتاد في إجراء بحوث مستقلة بشأن النُهج المتكاملة إزاء تكنولوجيات الطاقة المتجددة كأداة لتحقيق التنمية التي تخدم مصلحة الفقراء. ومن هذا المنطلق، اعتُبر أنه ينبغي للأونكتاد أن يحلل أفضل الممارسات في تشجيع البحوث المتعلقة بتكنولوجيات الطاقة المتجددة وتطويرها ونشرها من أجل التنمية الريفية المستدامة، مع التركيز بصفة خاصة على الهياكل الخاصة بتقديم الحوافز وتعزيز تطوير المشاريع، وتيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بين البلدان والمجتمعات المحلية. ثانياً، ينبغي للأونكتاد أن يشجع التعاون بين بلدان الجنوب في مجال تكنولوجيات الطاقة المتجددة من أجل التنمية الريفية، بما في ذلك الجوانب المتصلة بالتجارة ونقل التكنولوجيا. ويمكن للأونكتاد أن يؤدي دوراً تنسيقياً في نشر المعرفة المتعلقة بمختلف تجارب ونُهج نقل تكنولوجيات الطاقة المتجددة وكذلك المعرفة المتعلقة بتنمية قدرات الابتكار المحلية المرتبطة بذلك. ثالثاً، ينبغي للأونكتاد أن

يواصل توسيع تعاونه مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة ومع هيئات الأمم المتحدة. وهذا التعاون يشمل المجالات التي هي موضع اهتمام مشترك مثل العلاقة بين تكنولوجيات الطاقة المتجددة، والأمن الغذائي، والزراعة المستدامة.

دال – تقرير اجتماع الخبراء الأحادي السنة بشأن مساهمة الموارد الخارجية واستخدامها الفعّال من أجل التنمية، ولا سيما لبناء القدرات الإنتاجية

(البند ٣(ج)'٢' من جدول الأعمال)

١١- أحاطت اللجنة علماً بالتقرير الذي قدمه رئيس اجتماع الخبراء بشأن مساهمة الموارد الخارجية واستخدامها الفعّال من أجل التنمية، ولا سيما لبناء القدرات الإنتاجية، عن أعمال هذا الاجتماع الذي عُقد في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠ (TD/B/C.II/EM.1/3). ومن بين الجلسات الست لاجتماع الخبراء، هناك جلستان تناولتا موضوعي "الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل بناء القدرات الإنتاجية" و"بناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية"، وكانتا وثيقتي الصلة بصفة خاصة بعمل اللجنة.

١٢- وقد أُبلغت اللجنة بأن اجتماع الخبراء قد ناقش جملة قضايا منها الصلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبناء القدرات الإنتاجية، وبخاصة عن طريق الدور الذي يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤديه كأداة لنقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعارف ولإتاحة الوصول إلى الأسواق

١٣- وقد أُعرب في اجتماع الخبراء عن عدد من وجهات النظر المختلفة بشأن دور الاستثمار الأجنبي المباشر. ولاحظ الخبراء أن الوعود التي ينطوي عليها الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتحقق دائماً وأن بعض البلدان النامية تواجه صعوبة لا في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب، بل أيضاً في الاستفادة منه. ويؤدي عدم توفر القدرات المحلية إلى الحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة وتأثيرها على التنمية. وينبغي النظر إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره دوراً محفزاً للتنمية، وهو دور يمكن أن يعزز القدرات الإنتاجية المحلية عن طريق تشجيع زيادة استخدام الموارد وتوزيعها على نحو أكثر كفاءة.

١٤- ولوحظ أنه تم الإعراب عن وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بالحاجة إلى سياسة صناعية لتحديد الأولويات ووضع استراتيجية صناعية قبل تحرير الاستثمار. وفيما يتعلق بالسياسات اللازمة لتحقيق أقصى زيادة ممكنة في مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في بناء القدرات الإنتاجية، أشار الخبراء إلى مصدرين محتملين للاستثمار هما الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل المستثمرين المغتربين في الشتات فضلاً عن الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات عبر الوطنية، في جملة مصادر محتملة أخرى.